غونساليس كابال، ماريا ديل كارمن (إكوادور)

[الأصل: بالإسبانية]

بيان المؤهلات

بيان حكومة إكوادور متعلق بترشيح الدكتورة ماريا ديل كارمن غونساليس كابال لشغل أحد المناصب الشاغرة بصفة قاضية في المحكمة الجنائية الدولية (القائمة باء)، وفقا للقرار ICC-ASP/3/Res.6، المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

والمرشحة الإكوادورية، الدكتورة ماريا ديل كارمن غونساليس كابال، محامية ودبلوماسية ذات أخلاق ومكانة فكرية وأكاديمية رفيعة. وللدكتورة غونساليس كابال شهادة في العلوم الاجتماعية والسياسية. وفي ١٩٨١، تخرجت بصفة دكتورة في فقه القانون ومحامية في محاكم جمهورية إكوادور، ومنذ ذلك الحين وهي عضو في رابطة المحامين بكويتو. والدكتورة غونساليس عضو في دائرة الخارجية الإكوادورية لمدة ٣٠ سنة.

وأثناء سنواتها الجامعية، عملت الدكتورة غونساليس بدون مقابل في خدمات الاستشارة القانونية المجانية بالجامعة الكاثوليكية لإكوادور، حيث كانت تقدم المساعدة لأوساط المزارعين في غواموت، مقاطعة شيمبوراسو، إكوادور. وكانت أيضا عضوا في جماعات الدفاع عن المساواة بين الجنسين. وحافظت منذئذ على علاقات وثيقة مع الدوائر الأكاديمية والمنظمات المرتبطة بالقضايا الاجتماعية في إكوادور وفي بعض المدن حيث كانت تمثل بلدها في البعثات الدبلوماسية، بما في ذلك إلى فيينا، وبرازيليا، وسان سلفادور، وبوينس آيريس، وماناغوا ولاهاي.

وفي فترة السنتين ١٩٨١-١٩٨٢، تابعة الدكتورة غونساليس الدورة التمهيدية للعمل الدبلوماسي في معهد ريو برانكو، الأكاديمية الدبلوماسية لوزارة الشؤون الخارجية لجمهورية البرازيل الاتحادية. وفي ١٩٨٨، حضرت دورة عن القانون الدولي العام في معهد العلاقات الدولية والأبحاث في فلورانسا، إيطاليا. وفي ١٩٩٠، حضرت دورات بشأن حقوق الإنسان نظمها مكتب الأمم المتحدة في جنيف، إضافة إلى دورة لحقوق الإنسان، قدمتها جامعة ستراسبورغ، فرنسا. وفي ١٩٩٧، حصلت الدكتورة غونساليس كابال على شهادة الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة برازيليا، بأطروحة تتناول الضمانات التي يقدمها القانون الدولي العام والتسوية السلمية للمنازعات. وفي ٢٠٠٧، حصرت الدكتورة غونساليس كابال دورة صيفية بشأن القانون الجنائي الدولي، نظمتها جامعة لايدن ومركز غروتيوس.

وتقدم إكوادور ترشيح الدكتورة غونساليس كابال لمنصب قاض في المحكمة الجنائية الدولية ضمن القائمة باء، نظرا إلى ما لها من تجربة واسعة في القضايا القانونية الدولية. فما بين ١٩٧٩ و١٩٨٠، كانت مديرة مناوبة لمكتب المساعدة القانونية بوزارة الشؤون الخارجية. وفي ١٩٨٥، كانت ممثلة إكوادور لدى مكتب الأمم المتحدة للشؤون الاجتماعية في فيينا، حيث تناولت قضايا حقوق الإنسان، والأشخاص ذوي الإعاقات، والمساواة بين الجنسين، واللاجئين، وقضايا الأسرة وغيرها. وفي ١٩٨٨، كانت الدكتورة غونساليس كابال

عضوا في الوفد الإكوادوري لدى المؤتمر العالمي الأول المعني بالاتجار غير المشروع بالمواد المخدرة والمؤثرات العقلية، ومثلت إكوادور في اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في ١٩٩٠.

وما بين ١٩٩٠ و١٩٩٢، عملت الدكتورة غونساليس مديرة لإدارة الشؤون الاجتماعية في وزارة الخارجية الإكوادورية، حيث كانت على صلة بمختلف المنظمات الوطنية والدولية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، والشؤون الإنسانية، والمخدرات، وحقوق الأسرة والقضايا الجنسانية.

وفي ٢٠٠١، عملت الدكتورة غونساليس كابال منسقة عامة للمؤتمر العاشر لأزواج رؤساء الدول والحكومات بالأمريكتين. وتناول هذا المؤتمر قضايا المراهقين بالأمريكتين وكان هدفه تقييم آليات العمل التشاوري على مدى عقد من الزمن. وجرى تبادل التجارب من أجل إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية والإنسانية التي تضر بالأطفال، والنساء وكبار السن في الأمريكتين. واعتمدت خطة عمل لفائدة المراهقين.

وفي ٢٠٠٢، عملت الدكتورة غونساليس مساعدة في المعهد الوطني لشؤون الطفل والأسرة في إكوادور، ونفذت خطة العمل التي وضعها المؤتمر المذكور آنفا. وقد تناولت خطة العمل قضايا التعليم والصحة والتدريب المهني، والسلوك الاجتماعي ومشاركة المواطنين. ومن بين القضايا المدرجة في جدول أعمال هذا المكتب العنف المترلي والمساواة بين الجنسين.

وما بين ٢٠٠١ و٢٠٠٢، رعت المرشحة الإكوادورية وأسست مشروعا في إكوادور روجت له منظمة الدول الأمريكية بعنوان "المختبرات المدرسية:رجال الأعمال الشباب". وأطلق هذا المشروع لاحقا في نيكاراغوا، بدعم من غرفة التجارة النيكاراغوية الأمريكية.

وأثناء الفترة ٢٠٠٣ – ٢٠٠٥، عملت الدكتورة غونساليس كابال سفيرة لإكوادور في نيكاراغوا، وشددت على القضايا المتعلقة بالاتجار بالأشخاص، استلزمت مشاركتها الشخصية واتصالاتها الوثيقة بمسؤولي نظام المؤسسات العقابية في نيكاراغوا والمحتجزين الإكوادوريين. وكان عملها مع الجمعية الوطنية والحكومة في جمهورية نيكاراغوا عاملا ميسرا لحل المشاكل القانونية التي تمس المهاجرين غير القانونيين الوافدين من إكوادور وبلدان أخرى.

ومراعاة لأهمية التوازن بين السلام والعدالة على نحو ما نصت عليه معاهدة روما، من الجدير الملاحظة أن للمرشح الإكوادوري تجربة واسعة في عمليات محادثات السلام. ففي ١٩٩٥، كانت الدكتورة غونساليس كابال عضوا في الوفد الإكوادوري لمحادثات السلام بين إكوادور وبيرو، في ريو دي جانيرو وبرازيليا، التي أدت إلى صدور إعلان إيتاماراتي للسلام في ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٥. وكان هذا الإعلان بداية عملية *الانفراج* بين البلدين.

وفي العام نفسه، شاركت الدكتورة غونساليس كابال في الوفد الإكوادوري للتفاوض بشأن إجراءات سحب القوات وإنشاء بعثة للمراقبين العسكريين مشتركة بين إكوادور وبيرو. وانضمت أيضا إلى الأفرقة العاملة

التي دعمت لجان السلام والمحادثات الرفيعة المستوى، التي أدت برئيسي إكوادور وبيرو إلى التوقيع على معاهدة سلام نهائي عام ١٩٨٨ وإقرار جدول أعمال مهم للتنمية المشتركة في البلدين.

وإلى جانب طلاقتها في الإسبانية والإنكليزية والبرتغالية والإيطالية، للدكتورة غونساليس كابال أيضا معرفة أساسية بالألمانية، ومثلت بلدها أثناء الدورتين الرابعة والخامسة لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، اللتين عقدتا في لاهاي عامي ٢٠٠٥، و٢٠٠٦ على التوالي.

ومثلت الدكتورة غونساليس كابال إكوادور لدى حكومات كل من النمسا والبرازيل والسالفادور، وكانت سفيرة في الأرجنتين، ونيكاراغوا ومملكة هولندا. وكانت أيضا الممثل الدائم لإكوادور لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والصندوق المشترك للسلع الأساسية.

وعملت الدكتورة غونساليس كابال مراقبة دولية أثناء الانتخابات العامة لبنما في أيار/مايو ٢٠٠٤، وكانت أيضا نائبة لرئيس مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجلس إدارة الصندوق المشترك للسلع الأساسية.

وللدكتورة غونساليس كابال العديد من المنشورات الكتابية وألقت محاضرات في عدة جامعات ومؤسسات في قضايا القانون الدولي العام. وهي متزوجة ولها طفلان.

وسيساهم هذا الترشيح في التوزيع الجغرافي العادل بين قضاة المحكمة، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٨(أ)، من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

ووقعت إكوادور على نظام روما الأساسي في ١٩٩٨ - بدون تحفظات - وصدقت عليه في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢. وصدقت إكوادور على الاتفاق المتعلق بامتيازات وحصانات المحكمة الجنائية الدولية في ٢٠٠٦.

ونية إكوادور هي أن تعرب عن الأهمية الكبيرة التي توليها لقضايا حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية، إلى جانب أملها في أن يوضع، عبر المحكمة الجنائية الدولية، حد للإفلات من العقاب على ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي.

***